الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الأربعاء 03 ماي 2017

الشروق
إخباري وطني

بعد خلل وقعت فيه وزارتا التعليم العالي والشؤون الدينية

سلال يرخص بتوظيف حاملي ليسانس إمامة وإرشاد كأئمة في المساجد

وافق الوزير الأول، عبد المالك سلال، لحاملي ليسانس علوم إسلامية تخصص إمامة وتخصص إرشاد، على توظيفهم كأئمة أساتذة في مساجد الجمهورية، بعدما كان التوظيف مقتصرا على المتخرجين من معاهد تكوين الأئمة، وهم من غير الحائزين شهادة البكالوريا.

وذكر وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى، في منشور على صفحته في فايس بوك، أمس، "تشرّفت بالتوقيع على القرار الوزاري الذي يسمح لحاملي ليسانس علوم إسلامية تخصص إمامة وتخصص إرشاد أن يقبلوا في التوظيف كأئمة أساتذة في مساجد الجمهورية... وصلت ملفات القائمين بالإمامة إلى الإدارة المركزية وسيتبع ذلك عقد جلسات دراسة الملفات لتصنيفها وإدماجها في وظائف دائمة".

ونبه الوزير، أن 17 ولاية قد تأخرت عن إرسال ملفات القائمين بالإمامة، وقال "لا أعرف هل السبب يكمن في القائمين بالإمامة الذين لم يقدموا ملفاتهم إلى المديريات الولائية للشؤون الدينية والأوقاف أم أن المصالح الإدارية هي التي تهاونت، أمهلت هذه المديريات إلى غاية يوم الأربعاء 3 ماي 2017 لإرسال ملفات القائمين بالإمامة وبعدها ستتخذ إجراءات قاسية ضدها وسأنشر قائمة هذه المديريات على هذه الصفحة".

وسبق للشروق أن تطرقت إلى "الخلل" الذي وقعت فيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، باستحداث تخصص إمامة لطلبة الشريعة قبل سنتين، من أجل توظيفهم من طرف وزارة الشؤون الدينية مباشرة ومن دون مسابقة، في سلك الأئمة، من دون حصول الوزارة على ترخيص من قبل مديرية الوظيف العمومي، وحينها تعهد الوزير محمد عيسى بالتدخل لرفع اللبس الحاصل، الذي تم بموافقة من مسؤول الجهاز التنفيذي.

■ ع. س

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

طلبة تسيير التقنيات الحضرية بجامعة المسيلة يستنجدون بالوزير

يطالب الطلبة والمتخرجين من شعبة تسيير التقنيات الحضرية بجامعة المسيلة، بتدخل الوزير الأول، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، لإيجاد حلول لعديد المطالب التي ترهن مستقبلهم المهني، والتي أدخلتهم في شبح البطالة وغياب فرص العمل، خاصة الإجحاف في مسابقات التوظيف. وطالب هؤلاء الذين نظموا أمس الأول وقفة احتجاجية لإيصال صوتهم بإدراج التخصص المذكور ضمن قائمة التخصصات المطلوبة في سلك التدريس، متسائلين عن إدراج الكثير من الشعب باستثناء تخصص تسيير التقنيات الحضرية.

كما يأملون في إدماج التخصص في المراسيم التنفيذية الخاصة بالوظيفة العمومية وإعادة النظر في المراسيم التنفيذية المتعلقة بالقطاعات المتعلقة باختصاص التسيير والتقنيات الحضرية وإعطاء الأولوية للمهندسين في ذات التخصص، الحاصلين على اعتماد مكاتب دراسات في الدخول في المناقصات المتعلقة بالاختصاص، وبمختلف مجالات العمل الأخرى وإعطاء شهادة معادلة مهندس دولة لشهادة تسيير التقنيات الحضرية مع مهندس دولة في الصفقات العمومية وفي الأشغال العمومية والسماح لهم بتدريس مادة الاجتماعيات في الطور الثانوي وغيرها من النقاط العالقة التي تبقى بحاجة إلى إعادة النظر.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

ماذا يحدث داخل المجلس النقابي لجامعة باب الزوار؟

● في وقت تلقت "الشروق اليومي" عبر الفاكس بيانا صادرا عن المجلس النقابي لجامعة باب الزوار يحمل الختم والتوقيع، ويتضمن مراسلة مستعجلة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص التجاوزات والمشاكل الحاصلة في الجامعة، تبرأ المجلس النقابي باسم أمينه العام ميلود حمدة من البيان، متهما أطرافا مجهولة بمحاولة زرع الفتنة بين النقابات العمالية والتنظيمات الطلابية، من خلال صياغة البيان المرسل إلى الجريدة، خاصة أن المراسلة تحوي-حسبهم- اتهامات صريحة- نقلتها الجريدة حسب البيان المرسل- لبعض التنظيمات الطلابية بتحويل الجامعة إلى مكان للرذيلة. وإذ تنوه "الشروق" بأنها نقلت المراسلة كما وصلتها في البيان، فهي غير مسؤولة عن الصراعات الحاصلة بين النقابات؟

تكريم الإعلاميين دريس دقيق وسامي نور الدين

● تنظم اليوم جامعة الجزائر 3 حفلا تكريميا لفائدة الأسرة الإعلامية، حيث سيتم تكريم وجهين بارزين، عرفتهما الصحافة الرياضية بالجزائر، وهما الإعلاميان القديران إدريس دقيق وسامي نورالدين ، نظير المجهودات التي قاما بها طوال حياتهما العملية في تقديم الإضافة لقطاع الإعلام بشكل عام والرياضي خصوصا.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

للدكتور عبد النور أرزقي

"دراسات في علم النفس".. مرجع جديد للطلبة والباحثين

أصدر أول أمس الدكتور بجامعة البويرة عبد النور أرزقي كتابا في مجال علم النفس التربوي بعنوان "دراسات في علم النفس" صدر عن دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع الكائنة بتيزي وزو، ويتكوّن الكتاب من أكثر من ثلاثمائة صفحة، قدّم فيه الباحث مجموعة من دراسات نظرية وأخرى تطبيقية في شتى مواضيع علم النفس، منها الاختيار المهني والتنمية الاقتصادية، دور الثقافة المرورية في الحدّ من حوادث المرور، الآثار النفسية البعدية لجرائم الحرب الفرنسية بالجزائر وغيرها. ويعتبر الكتاب تكملة للجزء الأول الذي صدر عن نفس الدار، يمثل مرجعا هاما لطلبة علم النفس، علم الاجتماع والاقتصاد على الخصوص، ولكل باحث يهتم بالمجال النفسي والاجتماعي، ويعتبر الدكتور عبد النور أرزقي في مقدمة كتابه، أن البحث العلمي سيرورة مستمرة لا ينبغي أن تتوقف، ويجب أن يطال البحث كل الجوانب، وأهميته تزداد في حالة مسه لأهم جانب في الحياة، وهو الإنسان، لاسيما في طرفيه النفسي والاجتماعي.

يشتغل الدكتور عبد النور أرزقي أستاذا محاضرا بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة البويرة، وهو أيضا مدير مخبر التربية، العمل والتوجيه، مر عبر مختلف أطوار التعليم وتقلد عدة مناصب إدارية وعلمية، وكان عضوا باللجنة العلمية للقسم "أ" بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وعضوا بالمجلس العلمي للكلية، عضو لجنة آداب وأخلاقيات المهنة، نائب مدير المعهد لما بعد التدرج، أشرف خلال حياته المهنية على تنظيم عدة ملتقيات علمية، كما شارك في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية، أصدر الدكتور عبد النور أرزقي عدة كتب منها "ظاهرة النفور الدراسي وسبل معالجتها" بمعية أساتذة آخرين سنة 2013، كما أشرف على تأليف كتاب "المرأة والشغل" سنة 2014، وأصدر الجزء الأول من كتاب "دراسات في علم النفس" سنة 2015، كما أشرف العام الفارط على تأليف كتاب "التوجيه المدرسي والمهني في الجزائر واقع وآفاق".

■ فاطمة عكوش

وقت الجزائر

بالإضافة إلى انتماءاتهم السياسية، عدة فلاحي يؤكد:

أئمة ضحايا خلاف محمد عيسى وقسوم

●كشف المستشار السابق بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، عدة فلاحي، أن وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى، قرر سحب التراخيص من بعض الأئمة واستبدالهم بأئمة حاملي ليسانس علوم إسلامية، تخصص إمامة، وتخصص إرشاد، لتوظيفهم كأئمة أساتذة في مساجد الجمهورية. وحسب عدة فلاحي في حديثه مع "وقت الجزائر"، فإن قرار الوزير القاضي بسحب تراخيص من بعض الأئمة وتعويضهم بأئمة جدد، راجع لقرارات سياسية ضيقة، تتعلق بانتماء هؤلاء إلى أحزاب معينة أو إلى جمعية العلماء المسلمين، لاسيما وأنه على خلاف مع رئيسها عبد الرزاق قسوم، خاصة بعد "قضية المدارس القرآنية".

وأشار ذات المتحدث، أنه سوف يعوض الوزير هؤلاء الأئمة بآخرين جدد، حيث سوف تمنح لهم تراخيص دون مرورهم بأي مسابقة، وهذا من أجل سد العجز الذي سيكون في المساجد، لاسيما بعد سحب التراخيص من الأئمة وتزامن هذا القرار بشهر رمضان الكريم الذي لا تفصلنا عنه إلا أياما معدودة.

وحسب عدة فلاحي، فإن الوزير قرر توظيف هؤلاء الأئمة الجدد دون مرورهم بالمسابقة، بل يوظفون على أساس التعاقد، حيث ستمنح لهم تراخيص من طرف مديرياتها لتوظيفهم قبل شهر رمضان الكريم، وأردف ذات المتحدث، أنه سوف تمنح هذه التراخيص لـ1000 إمام جديد. وثمّن المستشار السابق بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف قرار محمد عيسى، غير أنه عبر عن تخوفه من توظيف أئمة سلفيين في المساجد قائلا "التيار السلفي يتناقض مع المرجعية الدينية في بلدنا".

وكان وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى، قال إنه تم التوقيع على قرار يسمح لحاملي ليسانس علوم إسلامية تخصص إمامة وتخصص إرشاد أن يقبلوا في التوظيف كأئمة أساتذة في مساجد الجمهورية، مؤكدا وصول ملفات القائمين بالإمامة إلى الإدارة المركزية لتصنيفها وإدماجها في وظائف دائمة.

وأكد الوزير، أن وزارته أمهلت المديريات إلى غاية اليوم 3 ماي لإرسال ملفات القائمين بالإمامة، مشيرا إلى أن 17 ولاية تأخرت عن إرسال الملفات دون توضيح، السبب الذي قال إنه لم يعرف بعد إن كان يكمن في القائمين بالإمامة الذين لم يقدموا ملفاتهم إلى المديريات الولائية للشؤون الدينية والأوقاف، أم أن المصالح الإدارية هي التي تهاونت.

وحذر الوزير المديريات المتهاونة باتخاذ إجراءات قاسية ضدها، متوعدا بنشر قائمة بأسمائها، موضحا في الوقت ذاته، أن ملفات القائمين بالإمامة التي وصلت إلى الإدارة المركزية سيتم دراستها، من خلال جلسات منظمة لتصنيفها وإدماجها في وظائف دائمة.

صبرينة دلومي

أكد أنها لا تمت بأية صلة لمدونة أخلاقيات الجامعة

الفرع النقابي لأساتذة العلوم السياسية ينتقد الإدارة

●عبر، أمس، أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، عن "شجبهم واستنكارهم الشديدين لما أسموه التهم الباطلة التي أصدرتها أطراف معينة في الجامعة بافتعال احتجاج الطلبة الأخير، الذي سببه عدم فتح قاعدة التسجيل الإلكترونية للطلبة للتسجيل في طور الماستر".

استنكر الفرع النقابي لجامعة حسيبة بن بوعلي مكتب كلية الحقوق والعلوم السياسية المنضوي تحت لواء النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين التابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين في بيان مقتضب وجهته لمدير الجامعة والوزارة الوصية، مما أسموه بتلقي الاتهامات العشوائية في حقهم، والتي لا تمت لمدونة أخلاقيات الجامعة"، مؤكدين أنه "بلغ لمسامعهم أنه بعد تحاور ممثلي الطلبة مع مدير الجامعة، على خلفية الاحتجاج الأخير إدعاء مفاده أنه يوجد أساتذة من القسم يعملون على تحريض الطلبة، ما أدى لاستنكار واسع من الأساتذة لهاته الاتهامات الباطلة والعارية من الصحة والإثبات".

وأفاد ذات المصدر، أن "هذا السيناريو ما هو إلا حملة تشويه تقودها بعض الأطراف في الجامعة في حق أساتذة العلوم السياسية، مع أنهم للمفارقة البالغة الغرابة يقدمون مجهودات إضافية في تنظيم التظاهرات العلمية على نفقاتهم الخاصة كاليومين الدراسيين سابقة"، معتبرين أن "هذا المسعى الإقصائي ما هو إلا إحباط من الإحباطات التي تمر بها العلوم السياسية بالجزائر، والتي تقلل من العلوم السياسية كعلم وممارسة، رغم أنها ذات وزن إستراتيجي مرتفع القيمة والأهمية، خاصة وأن المرحلة الآنية التي تعرفها الجزائر كدولة تحتاج لإدراك هاته المسألة بوعي وفهم أمثل للتحديات الداخلية والإقليمية التي تعيشها البلاد".

واعتبرت ذات المصادر من الجامعة، أن "القسم المتواجد بالجامعة منذ 2007 وبه مخبر نوعي وحيد في الغرب الجزائري و7 طلبة دكتوراه في طور مناقشة التخرج، كان قد تلقى صعوبات من حيث الإقبال عليه ككافة الأقسام على المستوى الوطني، ما أحال لإمكانية غلق القسم"، مشيرة أنه "بالنظر لوفرة التأطير ونوعية المخبر، فقد طالب الكثير من الفاعلين في الساحة الأكاديمية بجعل قسم العلوم السياسية بجامعة الشلف قطبا للدراسة، كما كان في بداياته عندما استقطب الطلبة من جامعات غليزان وعين الدفلى وتيزي وزو والمدية وغيرها من الولايات، ولكن الخلافات الشخصية الضيقة حال دون هذا الاقتراح، والجنوح نحو إمكانية غلق القسم بتأخير التسجيل في الماستر، حسب ما يراه المتتبعون الذين طالبوا من مختلف مكونات المشهد الجامعي تثمين هذا القسم لا غلقه بتعسف أو من باب التلميح وتجنب الشخصنة، التي لا تفيد أي طرفا من الأطراف".

لخضر داسة

وقت الجزائر

زيـــارة ســـلال إلى الولايـــة رسمـت ذلك

شمـــال "عاصمـــة الهضـــاب" دائما خـارج الأحداث الكبـــرى !

كشفت زيارة الوزير الأول، عبد المالك سلال إلى ولاية سطيف، حقيقة الوضع التنموي المزري، حيث لم تبرمج ولا نقطة واحدة من المنطقة الشمالية، التي تضم ثلث عدد البلديات بالولاية ضمن الزيارة، رغم أن الوزير جال وطاف بشرق وجنوب ووسط الولاية.

●لم يستغرب سكان المنطقة الشمالية، التي تضم 17 بلدية، تهميشهم في برنامج زيارة الوزير الأول إلى سطيف الأخيرة، طالما أن المنطقة تم تهميشها أكثر من مرة، وظلت لعقود من الزمن خارج الأحداث الكبرى التي عرفتها عاصمة الهضاب العليا، لكن الأمر الذي أغضب السكان هذه المرة وجعلهم يخرجون عن صمتهم، هو الخطاب الذي تبناه المنتخبون المترشحون في قوائم التشريعيات بمختلف الأحزاب، والذين داعبوا المواطن، طيلة ثلاث أسابيع كاملة بجملة من المشاريع الوهمية، وقالوا إنهم حققوا المعجزات في عهدتهم الماضية بهذه المنطقة لاستمالة أصوات المواطنين، حيث رد عليهم السكان في تعليقاتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي برسائل تهكمية، من بينها "أين هي معجزاتكم؟" و«لماذا لم تدرج المنطقة الشمالية ضمن برنامج زيارة سلال طالما أنكم تقولون نحن حققنا المعجزات، وأحدثنا ثورة مشاريع؟" وغيرها من التساؤلات التي طرحها أبناء المنطقة على المنتخبين الطامحين لبلوغ قبة البرلمان بكل الوسائل المسموحة وغير المسموحة.

زيارة سلال "عرّت" حقيقة المنتخبين بالمنطقة، الذين لم يواجهوا المواطن بالحقيقة حتى ولو كانت مرّة، على حد تعبير أحد المواطنين، فسقطوا أمام أول عقبة واجهتهم في الطريق، حيث كانت زيارة سلال إلى المنطقة كافية لكشف مستور هؤلاء، الذين لو واجهوا المواطن بالحقيقة لربما كان أحسن دعاية لهم في حملتهم الانتخابية.

تجدر الإشارة إلى أن سلال قد أشرف على تسليم ألفين مسكن وتدشين سوق الجملة للخضر والفواكه وكذا تدشين المركز الثقافي الإسلامي بمدينة سطيف، وكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سطيف 2، وكذا المدرسة العليا للأساتذة "مسعود زوغار" بالعلمة، كما دشن خط الإنتاج الثاني لشركة الاسمنت لعين الكبيرة، وبخصوص قطاع الشباب والرياضة قام ذات المسؤول بتدشين المركب الرياضي لعين ارنات، يضم ملعبا لكرة القدم يتسع لـ 1200 مقعد وقاعة للرياضات ومسبحا نصف أولمبي يتسع لـ 500 مقعد، وغيرها من المشاريع.

نقص العقار ونفور المستثمرين يرهن المشاريع التنموية

أكد العديد من رؤساء البلديات في المنطقة الشمالية لولاية سطيف، الذين تحدثنا إليهم، أن مشكل نقص العقار يبقى من أهم العراقيل التي تقف كعقبة لتجسيد المشاريع التنموية التي تخصص للمنطقة ولو بميزانية ضئيلة، حيث تعد معظم الأراضي الشاغرة في هذه البلديات ملكا للخواص لأن العقار العمومي المتوفر لديها تم استثماره سابقا والمتبقي منه مجرد غابات ومساحات جبلية يستحيل إنجاز مشاريع تنموية عليها كونها مناطق جبلية منحدرة.

ومن جهة أخرى، يعد المشكل القائم حول ملكية العقار في المنطقة من أهم الأسباب التي تدفع بالمستثمرين والمؤسسات الخاصة المكلفة لإنجاز المشاريع التنموية لرفع مهلة إنجازها للمشاكل العديدة التي يواجهونها مع أصحاب الأراضي التي ورثوها بالعرف دون حيازتهم لشهادة ملكية العقار، وكذلك رفض بعضهم التنازل عنها بالرغم من التعويضات المالية المقترحة عليهم، وهي الأمور التي جعلت أكثر من 17 بلدية تشهدا تأخرا فادحا في شتى مجالات الحياة سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية.

وقت الجزائر

في ملتقى وطني بالمركز الجامعي بتسمسيلت

13 مؤسسة جامعية تناقش إبداع ما بين 2000 و2015

● ينظم مختبر الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة بالمركز الجامعي- تيسمسيلت ملتقى وطنيا حول الرّواية الجزائرية المكتوبة بالعربية أجناسيتها واتجاهاتها منتصف شهر ماي الجاري. وذلك بمشاركة باحثين من مختلف جامعات الوطن، الذين يمثلون 13 مؤسسة جامعية.

وبحسب اشكالية هذا الملتقى التي كشف عنها رئيس الملتقى الدكتور محمد فايد، فإنّ الخطاب الروائيّ الجزائري يمر بمرحلة دقيقة من مراحل تطوّره، وهي مرحلة تشهد تواترا في ظهور نصوص جديدة لكتّاب جدد، مع استمرار أقطاب الفترات السابقة في العطاء، ناهيك عن ظهور أنماط كتابية جديدة في هذا الجنس الأدبي (رواية الخيال العلمي، رواية السيرة الذاتية، التخييل الذاتي، رواية الهجرة والصراع الحضاري...)،

ويقف موضوع الملتقى إلى المساءلة واستفسار عن امكانية أن يلزم التطور الحاصل في الكتابة الروائية النقد بضرورة تطوير أدواته، ويدفعه كذلك إلى مزيد تعمّق في بنية الخطاب ودلالاته، مع وجوب الالتفات إلى آليات التشكّل ومبررات الانتماء.

ويهدف المشاركون في هذا الملتقى الذي يحاور المدونة الروائية لخمسة عشر سنة الأخيرة أربعة إلى تقديم الرصد كرونولوجي لتطوّر الرواية الجزائرية المكتوبة بالعربية ما بين 2000 - 2015.وتحليل المدوّنات الرّوائية للوقوف على الاتجاهات التي يكتب ضمنها الروائي الجزائري.كما يهدف تحيين معارف الباحثين طلبة وأساتذة عن طريق الاطلاع على مستجدات النتاج الروائي.ومن ثمّ استخلاص الأطر العامة والمحاور الكبرى التي تشغل بال الناقد الروائي الجزائري.

وبحسب البرنامج المعد لهذا اللقاء العلمي الذي تحصلت جريدة "الشعب" على نسخة منه فإنّه أكثر من 20 مداخلة ستعالج محاور الرواية الجزائرية خلال هذه الفترة بغية مقاربتها نظريا ومعرفة اتجاهها، والوقوف على واقع النقد الروائي في الجزائر التي عالج إبداع هذه الفترة، خاصة تلك التي تتعلق بمراحل التي مرت بها الجزائر، على غرار أدب المحنة.

ق.ث

النهار

محمد عيسى وقع القرار ولجنة بين الوزارة والوظيف العمومي لدراسة ملفاتهم

إدماج القائمين بالإمامة في مساجد الجمهورية بوظائف دائمة

■ توظيف حاملي ليسانس علوم إسلامية تخصص إمامة وإرشاد ديني أئمة أساتذة

سيستفيد حاملو شهادة ليسانس علوم إسلامية، تخصصي إمامة وإرشاد ديني، من إمكانية التوظيف كأئمة أساتذة في جميع المساجد، كما قرر وزير الشؤون الدينية والأوقاف، محمد عيسى، إدماج جميع القائمين بالإمامة في وظائف دائمة بعد دراسة جميع ملفاتهم بالإدارة المركزية.

وكشف وزير الشؤون الدينية والأوقاف، محمد عيسى، أنه وقع على القرار الوزاري الذي يسمح لحاملي ليسانس علوم إسلامية تخصصي إمامة وإرشاد ديني، لقبولهم في التوظيف كأئمة أساتذة في مساجد الجمهورية، مضيفا كذلك أن ملفات القائمين بالإمامة وصلت إلى الإدارة المركزية، وسيتبع ذلك عقد جلسات دراسة الملفات لتصنيفها وإدماجها في وظائف دائمة.

وأكد الوزير في منشور على صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، أنه تم تسجيل تأخر 17 ولاية عن إرسال ملفات القائمين بالإمامة، متسائلا إن كان السبب يكمن في هؤلاء الذين لم يقدّموا ملفاتهم إلى المديريات الولائية للشؤون الدينية والأوقاف أم أن المصالح الإدارية هي التي تهاونت في ذلك.

وذكر المسؤول الأول عن قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، أنه ستنتهي اليوم المهلة التي مُنحت للمديريات الولائية لإرسال ملفات القائمين بالإمامة، وبعدها ستتخذ إجراءات قاسية ضدها، مشيرا إلى أنه سيتم نشر قائمة هذه المديريات على هذه الصفحة.

وأضاف محمد عيسى أنه ينتظر موافقة الوزير الأول، عبد المالك سلال، لإدماج ملفات القائمين بالإمامة وعمل اللجنة المشتركة بين وزارة الشؤون الدينية والمديرية العامة للوظيف العمومي للإصلاح الإداري حيث سيقومان بدراسة الملفات والتأشير عليها بعد استيفائها كل الشروط القانونية.

كما تعهد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، محمد عيسى، للقائمين بالإمامة بتسوية وضعيتهم فرديا حالة بحالة قريبا.

وكان وزير الشؤون الدينية والأوقاف، قد وعد القائمين بالإمامة الموزعين على مختلف مساجد الوطن لسد العجز في عدد الأئمة الموظفين، كما طالب هؤلاء بإرسال استمارات عبر مديريات الشؤون الدينية والأوقاف إلى القائمين بالإمامة، تتضمن أسئلة حول الحالة العائلية والصحية والمستوى الدراسي والمؤهل العلمي، بالإضافة إلى مكان العمل وتاريخ أول عقد للعمل وآخره والمهام المكلف بها، وما إن كان المعني يحفظ القرآن كله أو نصفه، وما إن كان قد استفاد من عقد قائم بالإمامة وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1992. **زايدي أفتيس**

الفجر

طالبوا بضرورة إعادة تصنيف حاملي الشهادة في الرتبة 11

حاملو شهادة DEUA يحضّرون للدخول في احتجاجات

■ دعا رئيس جمعية حاملي شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية DEUA-bac+3 لولاية جيجل خالد قليل كل حاملي الشهادات DEUA-TS-(bac+3) في كل القطاعات والأسلاك التابعين للوظيف العمومي بضرورة التجنيد للدخول في احتجاجات للضغط على السلطات العمومية لتجسيد مطالبه هذه الفئة تتمثل إعادة تصنيف حاملي الشهادة في الرتبة 11.

وأوضح حاملو شهادة DEUA-bac+3 أمس حسب بيان لها تحوز ''الفجر'' نسخة منه، أنه يجب رصّ الصفوف من أجل الدخول في حركة احتجاجية سلمية داخل المؤسسات العمومية وكل القطاعات، تنديدا على تماطل السلطات العمومية في تنفيذ قرارت المسؤول الأول بالجهاز التنفيذي، حيث طالبت هذه الفئة بضرورة تجسيد مطالبهم والتي تتمثل في أساسا بتطبيق وتفعيل المرسوم التنفيذي 16-280 المؤرخ في 2 نوفمبر 2016 الذي أقرّها المرسوم الرئاسي رقم 14-266 المؤرخ في 28 سبتمبر 2014 والذي ينص على إعادة تصنيف حاملي الشهادة في مع الإطارات الجامعية في الخانة -أ- بداية من الرتبة (21) حسب ترتيب سلم الشركة الحالي المدعم بتعليمة الوزير الأول رقم 01-17 بتاريخ 5 جانفي 2017، الموجهة لوزراء الحكومة بكل قطاعاتها بما فيها السادة الولاة ومتفشيات الوظيفة العمومية، بالإضافة إلى احتساب سنوات الخبرة المهنية بزيادة رتبة واحدة لكل 5 سنوات عمل مكتسبة بداية من الترتيب الجديد، وكذا احتساب الأثر الرجعي منذ تاريخ صدور المرسوم الرئاسي في 28 سبتمبر 2014، إضافة إلى احتساب الأثر الرجعي منذ تاريخ صدور المرسوم الرئاسي في 28 سبتمبر 2014.

■ يسرى.ع

استنكروا اتهامات الوصاية

أساتذة العلوم السياسية بالشلف ينفون افتعالهم لاحتجاج الطلبة

■ نفى العديد من أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بالشلف المنضوين تحت لواء النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، أن يكونوا وراء افتعال احتجاج الطلبة الأخير الذي سببه عدم فتح قاعدة التسجيل الإلكترونية للطلبة للتسجيل في طور الماستر، مؤكدين أنها ''اتهامات باطلة'' ليس لها أساس من الصحة.

استنكر الأساتذة في بيان للفرع النقابي لجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف تحوز ''الفجر'' على نسخة منه، ما أسموه بالاتهامات ''العشوائية'' في حقهم والتي لا تمت لمدونة أخلاقيات الجامعة بصلة، بعد أن سمعوا تلميحات من أطراف معينة في الجامعة مفاده ''أنه يوجد أساتذة من القسم يعملون على تحريض الطلبة''، ما أدى لاستنكار واسع من الأساتذة لهذه الاتهامات الباطلة والعارية من الصحة والإثبات.

وأضاف البيان ''أن هذا السيناريو ما هو إلا حملة تشويه تقودها بعض الأطراف في الجامعة في حق أساتذة العلوم السياسية، مع أنهم يقدمون مجهودات إضافية في تنظيم التظاهرات العلمية على نفقاتهم الخاصة، كاليومين الدراسيين اللذان تطرقت إليهما الشروق في أعداد سابقة، مؤكدين أن هذا المسعى الإقصائي ما هو إلا إحباط من الإحباطات التي تمر بها العلوم السياسية بالجزائر والتي تقلل من العلوم السياسية كعلم وممارسة رغم أنها ذات وزن استراتيجي مرتفع القيمة والأهمية خاصة وأن المرحلة الآنية التي تعرفها الجزائر كدولة تحتاج لإدراك هذه المسألة بوعي وفهم أمثل للتحديات الداخلية والإقليمية التي تعيشها البلاد.

■ يسرى.ع

سلال يوافق على التماس وزارة الشؤون الدينية

الترخيص لحاملي ليسانس شريعة بالتوظيف كأئمة أساتذة في المساجد

■ إدماج القائمين بالإمامة والإرشاد في المساجد

كشف أمس وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى عن موافقة الوزير الاول عبد المالك سلال على إدماج فئة القائمين بالإمامة في الوظيف العمومي، فيما حدد اليوم كآخر أجل لعدد من المديريات التي لم تلتزم بإرسال ملفات القائمين بالإمامة التابعين لها في إطار مساعي التسوية التي اعلنت عنها مؤخرا وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

محمد عيسى الذي اختار الفاتح من ماي عيد العمال العالمي ليزف البشرى للقائمين بالإمامة وعددهم 2000 متعاقد على المستوى الوطني، أكد في منشور له على صفحته الرسمية على الفايسبوك قال إن ملفات القائمين بالإمامة وصلت الى الادارة المركزية باستثناء تخلف 17 مديرية ولائية للشؤون الدينية والأوقاف عن إرسال ملفات القائمين بالإمامة التابعين لها، متسائلا عن السبب في ذلك أن كان المعنيون لم يرسلوا ملفاتهم أم أن المصالح الادارية تهاونت في ذلك، غير أنه بالمقابل ذكر ان اليوم هو آخر أجل لإرسال الملفات المتبقي، متوعدا باتخاذ اجراءات قاسية ضد المديريات المعنية.

ومن المقرر أن تعقد المصالح المركزية بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف جلسات لدراسة الملفات لتصنيفها وإدماجها في مناصب دائمة.

وفي هذا السياق أوضح محمد عيسى أن لجنة مشتركة بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ومصالح الوظيفة العمومية ستعمل على الملف من أجل ترسيم القائمين بالإمامة بعد سنوات من الانتظار.

محمد عيسى

وكانت النقابة الوطنية لأئمة وموظفي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف قد جعلت من ترسيم القائمين بالإمامة ضمن مطالبها التي رفعتها الى محمد عيسى وعبد المالك سلال لكون هذه الفئة تتحمل نفس مهام الأئمة الموظفين لكنها تتقاضى الحد الأدنى من الأجر وتحرم بقية الحقوق والامتيازات رغم اعتراف الجهات المعنية بدورهم في سد العجز في القطاع الذي يبلغ الـ 50 بالمائة.

من جهة اخرى، أعلن الوزير عن توقيع قرار وزاري يسمح لحاملي ليسانس علوم إسلامية تخصص إمامة وتخصص إرشاد أن يقبلوا في التوظيف كأئمة أساتذة في مساجد الجمهورية، حيث يوظف سنويا خريجو معاهد التكوين في الإمامة وبإضافة خريجي الإمامة والإرشاد بمستوى ليسانس يسد العجز في قطاع الشؤون الدينية والأوقاف.

نسيمة عجاج

النصر
ANNASR
يومية كل الجزائر

للمطالبة بتوفير النقل لبلديات دائرة رأس الوادي

طلبة جامعة الإبراهيمي بالبرج يعتصمون

قام يوم أمس، عشرات الطلبة القاطنين ببلديات دائرة رأس الوادي جنوب شرق ولاية برج بوعريريج، بالاعتصام أمام جامعة محمد البشير الإبراهيمي الواقعة ببلدية العناصر، للمطالبة بتوفير النقل الجامعي.

و قد أصر الطلبة على مواصلة احتجاجهم إلى حين تلبية انشغالهم المتمثل في توفير حافلات للنقل الجامعي، تمكنهم من التنقل بين الجامعة و بلديات دائرة رأس الوادي في ظروف مريحة لإعفائهم من تكاليف و متاعب التنقل في حافلات الخواص و سيارات الأجرة.

و ناشد الطلبة مديرية الخدمات الجامعية لتحقيق هذا المطلب، رغم حصول أغلبيتهم على غرف بالإقامات الجامعية، مشيرين إلى توجيه عديد الشكاوى إلى مديرية الخدمات الجامعية للمطالبة بحافلات النقل الجامعي مقابل التنازل عن حقهم في الإقامة، و ذلك لما يواجهونه من معاناة الاكتظاظ و نقص الخدمات بغرف الإقامات الجامعية، فضلا عن متاعب التنقل على عدة مراحل إلى الجامعة مع بداية كل أسبوع و العودة إلى منازلهم في نهاية الأسبوع، خصوصا بالنسبة للفتيات المقيمات بالتجمعات السكانية الريفية و القرى، حيث يجدن بحسبهن صعوبة في العودة إلى منازلهن خلال عطلة نهاية الأسبوع، أين يصلن في وقت متأخر.

و أشارت مصادر من مديرية الخدمات الجامعية إلى استفادة الطلبة من مزايا الإقامة بالأحياء الجامعية، كما أوضحت أن تخصيص حافلات للنقل الجامعي يتطلب الحصول على الرخصة من المديرية العامة للديوان الوطني للخدمات الجامعية.

و يطرح مشكل النقل على وجه الخصوص بالنسبة للطلبة المقيمين بالقرى و المداشر لانعدام وسائل النقل الريفي، حيث يواجه جل الطلبة القاطنين بالمناطق النائية صعوبات في العثور على وسائل النقل لوصولهم المتأخر بعد اقام الدراسة الى محطات الحافلات و عزوف الناقلين الخواص عن العودة الى عاصمة الولاية من البلديات البعيدة خلال الفترة المسائية. و قد اعتمدت مديرية الخدمات الجامعية على مدار العامين الفارطين على مخطط جديد للنقل الجامعي بعدما تم تدعيمه بـ 12 حافلة بعد دراسة حجم الاحتياج و توسيع الاستفادة إلى خارج مدينة برج بوعريريج، و ذلك لإعفاء الطلبة من متاعب التنقل بإمكانياتهم الخاصة و تجاوز مشكل نقص وسائل النقل فضلا عن التخفيف من زيادة طلب الحصول على غرف بالإقامات الجامعية و تخصيصها للطلبة القادمين من الولايات الأخرى و كذا الطلبة القاطنين بالبلديات النائية التي تتوفر فيهم شروط الاستفادة على غرار الطلبة المقيمين ببلديات دائرتي الجعافرة و المنصورة و رأس الوادي. و تجدر الإشارة إلى أن حظيرة النقل الجامعي قد توسعت بعدما كانت تقتصر خلال المواسم الأولى على 19 حافلة يرتكز نشاطها على 04 خطوط رئيسية تربط مقر الجامعة بمدينة البرج بقدرة استيعاب تقدر ب 6300 طالب.

ع/بوعبدالله

النصر
ANNASR
يومية كل الجزائر

عميد كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 الدكتور أحمد حمدي للنصر

حرية التعبير تقدّمت خطوات كبيرة جدا في الجزائر

•الإعلام الجزائري ساهم بشكل كبير في إعادة التوازن للمجتمع

• قطاع السمعي البصري حرّر المشاهد الجزائري من القنوات الأجنبية

أبرز عميد كلية علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 3 ، الدكتور أحمد حمدي ، أمس الثلاثاء، التقدم المسجل في مجال حرية التعبير في الجزائر، معتبرا أن الإعلام الجزائري ساهم بشكل كبير في إعادة التوازن للمجتمع، وأوضح أن قطاع السمعي البصري قد حرر المشاهد الجزائري من القنوات الأجنبية، مضيفا أن الدستور الجديد أتاح فرصة كبيرة للجرائد ولحرية التعبير في بلادنا والتي تعرف تطورا لا بأس به، لكنه يرى أنه ما زالت تنقص بعض القوانين التي ترتب هذا المشهد الإعلامي، كما أشار إلى وجود تهديد حقيقي للصحافة الورقية من طرف الصحافة الإلكترونية .

وأوضح الدكتور أحمد حمدي، أن اليوم العالمي لحرية التعبير ، الذي يُحتفل به اليوم الأربعاء، يأتي هذه السنة ضمن ظروف وطنية خاصة من ضمنها تشريعيات 4 ماي، وقال في تصريح للنصر أمس، أن الإعلام الجزائري ساهم بشكل كبير في إعادة التوازن للمجتمع موضحا في هذا الإطار، أنه قبل سنوات قليلة كانت دائما مصادر الأخبار حول الجزائر تأتي من وراء البحر، لكن التطور الذي حصل في السنوات الأخيرة هو أن الأخبار الجزائرية أصبح يصنعها الجزائريون بغض النظر عن المحتوى، لكن المهم - كما أضاف - أن الأخبار حول الجزائر لم تعد تأتينا من وراء البحر بل تصنع هنا وهذه خطوة كبيرة يعود فيها الفضل حسبه إلى عدة أطراف، أولا هناك توفير ظروف تقنية للصحفيين الجزائريين وللناشرين خاصة كي يقوموا بإنتاج جرائدهم أو قنواتهم و غيرها، كما يعود الفضل أيضا إلى الصحفيين الذين بذلوا مجهودات رغم أن الاحترافية - كما قال- ما زالت بعيدة وأيضا للقراء والمتلقي أو المستخدم الجزائري لوسائل الإعلام، حيث ظل وفيا لهذه المهمة، وقال في السياق ذاته، أن قطاع السمعي البصري حرّر المشاهد الجزائري من القنوات الأجنبية، وخص بالذكر الجزيرة والعربية وغيرهما من القنوات الأجنبية، مضيفا أن هذه القنوات دائما تؤثر في الرأي العام، لكن بمجرد أن تم فتح قنوات جزائرية، أصبح المشاهد الجزائري ينظر إلى القنوات الجزائرية ولا يلتفت إلى هذه القنوات الأخرى، معتبرا أن قانون السمعي البصري ساري باحتشام وكذلك فقد تم تأسيس سلطة الضبط وهذه خطوات أولى - كما قال - ، باعتبار أن القانون العضوي للإعلام يتطلب قوانين تفسير لبعض المواد، فهو ما زال لم يطبق كاملا بحسب تعبيره، موضحا أنه عندما يصدر قانون عضوي تتبعه جملة من القوانين الأخرى التي تفسر وتشرح تطبيقه وغيرها، وأوضح نفس المتحدث، أنه حسب الميثاق الذي أرسى اليوم العالمي لحرية

الصحافة، وقدمته الأمم المتحدة فإن هذا اليوم هو وقفة لدراسة وقراءة حصيلة سنة لمعرفة الخطوات التي قطعها الإعلام من حيث التقدم و نضال الصحفيين ، مضيفا في نفس السياق، أن هذه وقفة تتطلب إمعان النظر في هذه الحصيلة، وأوضح أنه من الناحية العملية فإن حرية التعبير في بلادنا تقدمت خطوات كبيرة جدا .وبالنسبة لوضعية الصحفي الجزائري، أوضح أحمد حمدي، أنه في عهد الحزب الواحد كان هناك تنظيم يضم الصحفيين وهو اتحاد الصحفيين الذين كانوا يطرحون فيه انشغالاتهم ويدافعون عن حقوقهم، لكن في عهد التعددية لا يوجد هناك تنظيم يجمع الصحفيين الجزائريين وهذا شيء مؤسف له على تعبيره.

ومن جهة أخرى، أشار عميد كلية علوم الإعلام والاتصال، إلى التهديد الحقيقي للصحافة الورقية من طرف الصحافة الإلكترونية، معتبرا أن هذا الأمر لا يقتصر على الجزائر فقط، و إنما يخص العالم ككل، إذ أن هناك تهديدا حقيقيا للصحافة المكتوبة، مشيرا إلى أن عددا كبيرا من قراء الصحافة الورقية أصبحوا يلجأون إلى الصحافة الإلكترونية، لكن هذا لا يعني حسبه أن الصحافة الورقية سوف تزول فهي ستستمر لكن سيتغير أداؤها .من جانب آخر، أكد أحمد حمدي، أن دستور 2016 ، أتاح فرصة كبيرة للجرائد ولحرية التعبير وحرية الوصول إلى الخبر وحق الشعب في المعلومات. وأضاف هذه الأمور كلها كرسها الدستور الجديد وينبغي أن تنعكس في الحياة العملية وفي القوانين التي تصدر عن المجلس الشعبي الوطني.

مراد - ح

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

مركز البحث في الانتربولوجيا الثقافية والاجتماعية

عرض "بيبلوغرافيا المدونة التراثية الثقافية"

شكل موضوع بيبلوغرافيا المدونة التراثية الثقافية في الجزائر "عرض مفهرس لبعض خزائن المخطوطات"، موضوع ندوة نظمت أمس من قبل مركز البحث في الأنتربولوجيا الثقافية والاجتماعية بوهران، قدّمها الدكتور حمدادو بن عمر مع قسم التاريخ وعلم الآثار لجامعة وهران 1 "أحمد بن بلة".

تناولت الندوة المنظّمة بمناسبة الاحتفال بشهر التراث إشكالية التقصير في جرد وإحصاء التراث الجزائري بجميع أنواعه، والتي تقع على عاتق العديد من الهيئات الرسمية، حسبما أكده الدكتور حمدادو على غرار وزارة الثقافة، الشؤون الدينية والأوقاف، التعليم العالي وغيرها، كون الجرد أو التعرّف على مواد التراث، وكيفية حفظها أولا، ثم إعدادها للاستفادة منها أو التمتع الفني بها.

كما تطرق الباحث للتراث المخطوط، وكيفية فهرسته كعملية أساسية في جرده والتعريف به والدلالة عليه من أجل الانتفاع به، حيث تتطلّب هذه العملية الاطلاع العلمي الواسع والرسوخ في الاختصاص واكتساب التقنية والتحلي بالصبر، التي لا يتعدى ممارسوها هذه المهنة أصابع اليد الواحدة في كل بلد، وفق المتحدث.

كان هذا اللقاء العلمي فرصة للمختصين والمهتمين من طلبة الدكتوراه، حيث أبرز من خلالها المتدخل أهمية الفهارس لخزائن بعض المخطوطات، وهو ما يمكن التنبيه إليه كونها ليست فهارس وصفية بقدر ما هي فهارس جردية إحصائية لأهم المخطوطات الموجودة ببعض خزائن الغرب الجزائري.

• خ. نافع

الشّعب

مؤسسة جامعية حاضرة لمناقشة إبداع (2000 - 2015)

الأنماط الكتابة الرّوائية الجديدة محور ملتقى وطني بالمركز الجامعي بتيسمسيلت

ينظّم مختبر الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة بالمركز الجامعي تيسمسيلت ملتقى وطنيا حول الرواية الجزائرية المكتوبة بالعربية أجناسيتها واتجاهاتها منتصف شهر ماي الجاري، وذلك بمشاركة باحثين من مختلف جامعات الوطن، الذين يمثلون 13 مؤسسة جامعية.

غليزان: ع ـ عبد الرحيم

وبحسب إشكالية هذا الملتقى التي كشف عنها رئيس الملتقى الدكتور محمد فايد، فإنّ الخطاب الروائيّ الجزائري يمر بمرحلة دقيقة من مراحل تطوّره، وهي مرحلة تشهد تواترا في ظهور نصوص جديدة لكتّاب جدد، مع استمرار أقطاب الفترات السابقة في العطاء، ناهيك عن ظهور أنماط كتابية جديدة في هذا الجنس الأدبي (رواية الخيال العلمي، رواية السيرة الذاتية، التخيل الذاتي، رواية الهجرة والصراع الحضاري).

يقف موضوع الملتقى إلى المساءلة والاستفسار عن إمكانية أن يلزم التطور الحاصل في الكتابة الروائية النقد بضرورة تطوير أدواته، ويدفعه كذلك إلى مزيد تعمّق في بنية الخطاب ودلالاته، مع وجوب الالتفات إلى آليات التشكّل ومبررات الانتماء.

ويهدف المشاركون في هذا الملتقى الذي يحاور المدونة الروائية لخمسة عشر سنة الأخيرة أربعة إلى تقديم الرصد كرونولوجي لتطوّر الرواية الجزائرية المكتوبة بالعربية ما بين 2000 – 2015، وتحليل المدوّنات الرّوائية للوقوف على الاتجاهات التي يكتب ضمنها الروائي الجزائري. كما يهدف إلى تحيين معارف الباحثين طلبة وأساتذة عن طريق الاطلاع على مستجدات النتاج الروائي، ومن ثمّ استخلاص الأطر العامة والمحاور الكبرى التي تشغل بال الناقد الروائي الجزائري.

وبحسب البرنامج المعد لهذا اللقاء العلمي، الذي تحصلت جريدة "الشعب" على نسخة منه، فإنّه أكثر من 20 مداخلة ستعالج محاور الرواية الجزائرية خلال هذه الفترة بغية مقاربتها نظريا ومعرفة اتجاهها، والوقوف على واقع النقد الروائي في الجزائر التي عالج إبداع هذه الفترة، خاصة تلك التي تتعلق بمراحل التي مرت بها الجزائر، على غرار أدب المحنة.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ معهد الآداب واللغات الذي استفاد من مختبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة نظم في ثلاثة أشهر الأخيرة ثلاث ملتقيات وطنيا، تعلّقت أولها بموضوع النقد الجزائري الذي عرف مشاركة وطنية من مختلف جامعات الوطن، والملتقى الثانية الذي كان موضوعه حول الدرس اللساني في الجزائر، والذي جاء أياما بعد وفاة العالم اللساني الجزائري دكتور عبد الرحمن الحاج صالح، فكان الملتقى تكريما له ومدارسة للجهود، حيث أسهم هذا المختبر الذي يديره الدكتور بن علي خلف الله، على هامش ملتقى النقد الجزائري أنّ المختبر سيصدر أول عدد من مجلة "دراسات معاصرة" قريبا، كما يشهد هذا المختبر حركية علمية بالمركز الجامعي، وأسهم في تكوين طلبة الدكتوراه بحسب القائمين عليه.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

جامعة البليدة تكرم الإعلامية ناهد زرواطي

● كرمت جامعة البليدة 2 «علي لونيسي»، الإعلامية ناهد زرواطي المراسلة الحربية صاحبة وثاقي « ليبيا حرب الكواليس» ، و الوثائقي الذي احدث ضجة إعلامية كبيرة «وثائقي نساء داعش».صاحبة جائزة أحسن صحفية عربية لسنة2017.

أساتذة وطلبة الإعلام والاتصال بجامعة البليدة 2 ممثلين في نادي شعلة الإعلام يثنون بالعمل الجبار الذي قامت به الصحفية المتميزة ناهد.

El Watan étudiant

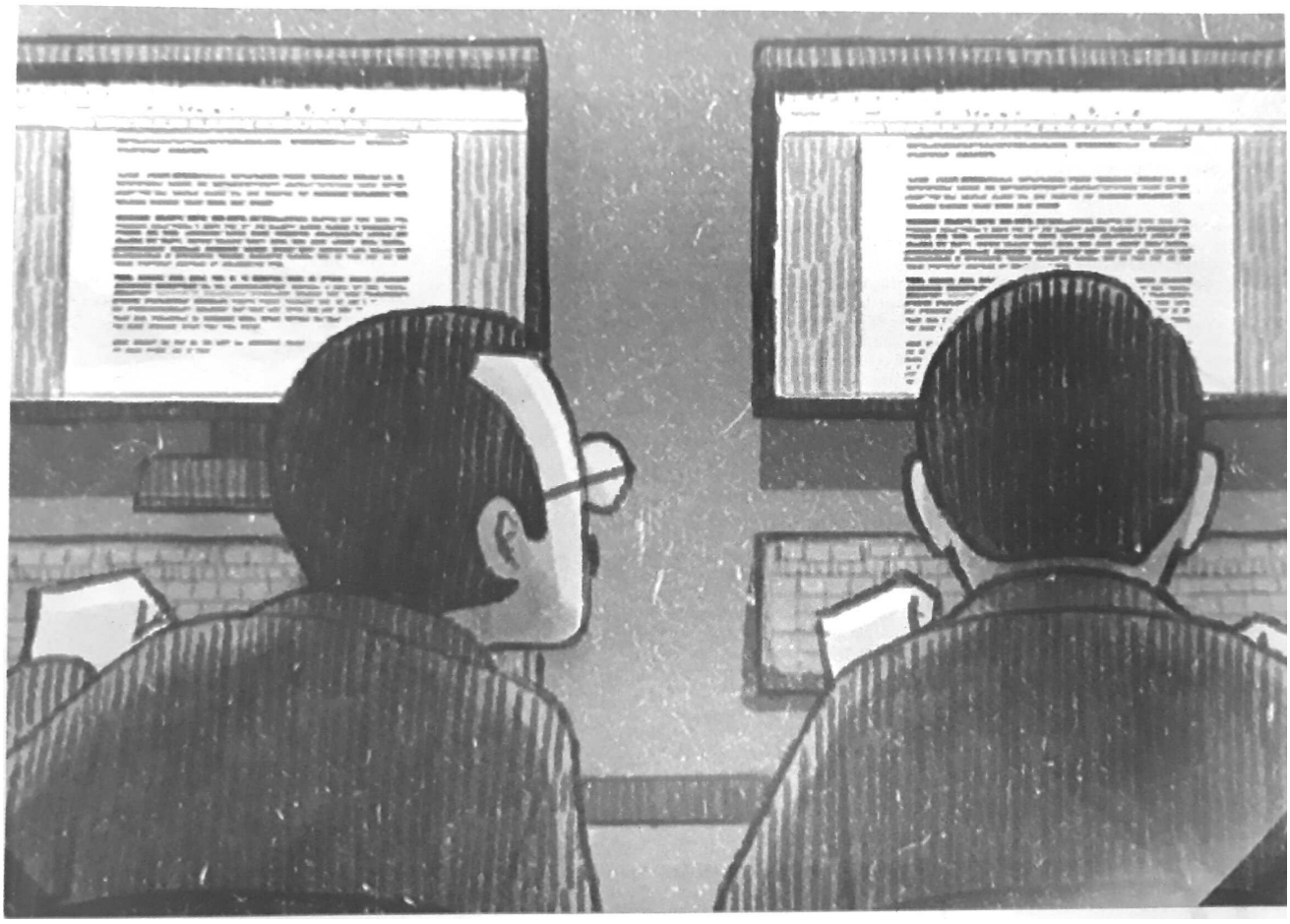

Université Ibn Khaldoun de Tiaret| **Graves accusations de plagiat scientifique**

Samir Azzoug
sazzoug@elwatan.com

Le 18 septembre dernier, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, ouvrait l'année universitaire 2016-2017, par un cours inaugural dédié à la lutte contre le plagiat. Six mois plus tard, son secrétaire général, P Seddik Mohamed Salah Eddine, poussait un véritable coup de gueule à travers un courrier (n°355/SG/2017 daté du 6 mars 2017), adressé aux chefs d'établissement d'enseignement supérieur. «*Il m'a été donné de constater des entorses à l'application de l'arrêté ministériel n°933 du 28 juillet 2016 fixant les règles relatives à la prévention et à la lutte contre le plagiat, qui sont commises*», écrivait le SG. Ce dernier ira encore plus loin en dénonçant la complicité même des responsables d'établissement. «*Ainsi, à divers niveaux hiérarchiques dans les établissements universitaires, on procède parfois au remplacement du jury ayant fait le constat de plagiat. Ces agissements empêchent l'aboutissement d'une procédure qui confirmerait la présomption de plagiat, conformément à l'arrêté sus-cité*», constate-t-il, révélant ainsi une vérité connue par toute la population universitaire et diluée dans cet espace, où, à l'instar de tous les autres secteurs, règnent un climat de délation, le clientélisme et la corruption. Malgré la promulgation de nouveaux textes réglementaires, la volonté «*affichée*» de lutter contre toutes les formes de malhonnêteté intellectuelle, l'éthique et la déontologie restent pour nombre d'universitaires un «*luxe*» facultatif devancé par des ambitions personnelles démesurées. Mais il ne s'agit pas ici de vouer aux gémonies l'ensemble de la population universitaire, loin s'en faut. Réagissant à une série d'articles publiés dans le supplément étudiant d'*El Watan*, des groupes d'enseignants ont décidé de prendre le taureau par les cornes. Refusant le statut d'observateurs silencieux, ils sont des dizaines à travers le territoire national à mener leurs propres investigations et à combattre les pratiques indignes de l'univers du savoir. A l'université Ibn Khaldoun de Tiaret, un groupe d'universitaires mènent bataille. «*Quelle n'a pas été notre surprise de constater que certains de nos enseignants, tous grades confondus, publient des articles et des communications scientifiques plagiés à 100%. L'éthique et la déontologie nous ont imposé de mener nos propres vérifications pour valider la factualité du plagiat précité*», écrivent-ils dans une longue lettre de dénonciation envoyée à la rédaction. Assurant détenir des preuves tangibles sur de graves atteintes à l'éthique scientifique, les universitaires dénonciateurs font valoir la législation et mettent les responsables hiérarchiques devant leurs responsabilités. «*Nous étions persuadés que l'article 16 ouvre droit à toute personne de dénoncer et notifier cette malhonnêteté aux responsables de l'université concernée. Il n'en est rien. Nous disposons d'un dossier, où une dizaine d'enseignants sont impliqués. Evidemment, avec des preuves matérielles concrètes et vérifiables. Ces dernières ont été adressées aux responsables locaux et au directeur général de la recherche*», assurent-ils, en regrettant qu'aucune suite n'ait véritablement été donnée à leur requête et dénonçant l'utilisation de «*combines*» malsaines par ceux-là mêmes qui sont censés appliquer la loi pour étouffer l'oiseau dans l'œuf.

COMPLICITÉ

Selon les déclarations de ces universitaires, même le directeur général de la recherche scientifique au niveau du ministère ne donne pas suite à ce fait grave, se contentant de reléguer aux calendres grecques une éventuelle réaction. Plus que la malhonnêteté intellectuelle dûment constatée -et dont la rédaction du supplément étudiant détient des copies affligeantes- concernant un professeur, directeur de laboratoire, et au moins 5 maîtres de conférences et des maîtres-assistants, c'est surtout l'absence de volonté de lutte et la complicité flagrante des responsables hiérarchiques qui choquent le plus. Malgré les remontrances du SG du ministère, certains recteurs, doyens et autres responsables des conseils scientifiques font fi de toute règle d'éthique pour satisfaire leurs basses combines. Un drame qui pousse les universitaire à s'interroger sur la confiance à accorder dans la chaîne de commandement, leur passivité et leur indifférence. A la limite, ce sont les dénonciateurs qui sont aujourd'hui désignés comme des fauteurs de troubles et des esprits pervers obsédés par des luttes intestines. A cela, nos universitaires répondent : «*Nous n'avons nullement l'intention de ternir ou d'avilir encore plus l'image de notre université. Raisonnablement, et même avec une compréhension bienveillante, personne n'accepte de défendre et de protéger ces faussaires mercenaires qui profitent de toutes les situations. En effet, et à bien des égards, les droits et les libertés des enseignants doivent s'exercer dans le respect de l'éthique, de la morale, de la déontologie professionnelle, de l'intérêt général et du bien commun. Par exigence morale, nous ne pourrons pas faire comme si de rien n'était. La matérialité de cette affaire est fondée*», se désolent-ils, presque.

El Watan étudiant

UN ARBRE AUX MILLE VERTUS

Des universitaires algériens s'intéressent au moringa

Faten Hayed
hfaten@elwatan.com

Le moringa est un arbre originaire d'Inde, dans les vallées au sud de l'Himalaya. On le retrouve tout le long de la zone tropicale et subtropicale. Il s'agit d'un arbre noueux aux feuilles ébouriffées. Le moringa peut croître non seulement sur sol riche, mais aussi sur sol pauvre. Il est très peu affecté par la sécheresse et grandit rapidement lorsqu'il est semé ou coupé et peut atteindre une hauteur de trois mètres dès la première année. Les spécialistes internationaux présentent le moringa comme un arbre d'un «*grand potentiel*». Il a des vertus diététiques, agronomiques et médicinales. Sous d'autres cieux, cette ressource végétale est utilisée pour soigner le diabète, l'hypertension, les infections de la peau, l'ulcère de l'estomac, les douleurs gastriques, la gale, les mycoses, qui sont des affections dues à des champignons parasites.

RICHESSES

En dehors de toutes ses richesses, les scientifiques s'accordent à dire que «*les feuilles fraîches de moringa contiennent par gramme trois fois plus de fer que les épinards et autant de protéines que les œufs. Elles contiennent sept fois plus de vitamine A que les carottes, trois fois plus de potassium que les bananes et quatre fois plus de calcium que le lait*». Une véritable aubaine pour les pays qui traversent de sévères famines, qui déciment chaque année des populations de plus en plus fragiles. Seules les feuilles séchées de moringa contiennent 25 fois plus de fer que les épinards, 4 fois plus de protéines que les œufs, plus 0,75% plus de vitamine C que les oranges, dix fois plus de vitamine A que les carottes, quinze fois plus de potassium que les bananes, 17 fois plus de calcium que le lait. Dans plusieurs cultures, le moringa est reconnu comme arbre «*miraculeux*», «*prodigieux*» et même «*sacré*»!

TINDOUF

Une expérience unique a été réalisée par un agronome dans les camps sahraouis à Tindouf. En effet, un ingénieur agronome travaille depuis quelques années sur le développement d'un «jardin familial» dans les camps pour réfugiés sahraouis. Son projet consiste à planter des légumes et dans chaque jardin un arbre de moringa. S'inspirant des expériences réalisées dans d'autres pays, le chercheur espère recevoir plus de graines pour exploiter l'arbre entièrement. Par ailleurs, dans des pays comme le Kenya, l'Inde et le Sénégal, l'arbre a fait ses preuves dans la lutte contre la malnutrition, le traitement de la carence en vitamine A et l'allaitement. Dans ces mêmes pays, le e moringa a servi à purifier les eaux en détruisant 90 à 99% des bactéries.

Lakhdar Tahraoui. Ingénieur agronome et chercheur

«A long terme, le moringa sera un plus pour l'économie nationale

Depuis six ans, l'universitaire et chercheur, Lakhdar Tahraoui, expérimente et produit des arbustes de moringa. Il encourage les étudiants et les universitaires à entamer davantage d'études pour la vulgarisation des vertus du moringa en Algérie.

Quelles sont les caractéristiques du moringa ?

Le moringa oleifira est un arbre oléagineux qui fait partie de la famille des «moringacea», ce qui signifie que les graines contiennent une huile végétale, de la même manière que l'huile d'olive. Le moringa est important dans notre alimentation, ainsi que celle des animaux, car tous les produits de l'arbre sont utilisables. Les feuilles fraîches sont considérées comme légumes, comme les épinards et la laitue, le chou etc. Les feuilles fraîches ou sèches du moringa sont un vrai gisement de minéraux, de vitamines, d'acides gras essentiels et d'acides aminés essentiels et d'anti-oxydants. Aussi, les feuilles sèches peuvent être utilisées comme thé, en capsule ou en poudre ça devient une épice. Les graines sont oléagineuses, on peut extraire l'huile qui est considérée comme l'huile noble, puisqu'elle est très stable dans les températures ambiantes et très riche en acide oléique. L'huile de moringa est plus onéreuse que la majorité des huiles, cela est dû essentiellement à ses caractéristiques nutritives médicinales et même agro-industrielles. Il faut savoir que même dans le domaine de la cosmétologie cette huile est appréciée. Par ailleurs, dans l'élevage, les feuilles sont utilisées comme forage vert. La valeur nutritive de ces feuilles favorise l'engraissement du bétail et augmente la productivité du lait. En ce qui concerne les fleurs du moringa, elles présentent une floraison unique, nous en avons ici du côté de Blida, avec une floraison qui dure plus de huit mois.

Vos recherches ont-elles été concluantes?

Je m'intéresse au moringa depuis six ans, car en Algérie on a notre propre espèce et en tant qu'ingénieur agronome je trouve l'arbre intéressant due point de vue alimentaire, médicinal et économiquement rentable. J'ai commencé à travailler sur le moringa à titre privé. Au début j'ai fait une recherche sur les exigences pédo-climatiques de l'arbre, une fois que j'ai terminé de comprendre les caractéristiques du moringa (un arbre qui pousse généralement dans la ceinture tropicale), j'ai commencé à faire germer les graines dans les mêmes conditions de température et d'humidité que dans les zones tropicales. Après la germination, j'ai produit des jeunes plants en pots, que j'ai transplantés au sol. Actuellement, j'ai des arbres qui s'adaptent bien dans la zone de la Mitidja. L'arbre favorise une agro-industrie, puisque ses produits sont facilement exportables. A long terme, ce sera certainement un plus pour l'économie nationale. A mon avis, si on commence a intensifier la culture de moringa, dans trois à quatre ans on pourrait créer un secteur agro-industriel et cosmétique très rentable.

On pourrait croire que cet arbre est ignoré par la recherche en Algérie…

Tout à fait. Le moringa ne fait pas objet de recherches sérieuses en Algérie, car peu de gens connaissent cet arbre et ses bienfaits. Aussi, très peu d'étudiants préparent des mémoires de fin d'études sur le moringa, c'est dû également au fait qu'il manque de graines et de feuilles.

D'ailleurs vous avez participé récemment à une rencontre avec d'autres universitaires à Tlemcen. Ont-ils manifesté un intérêt?

Il y a un intérêt croissant, c'est un fait. Il y a quelques mois, le professeur et chercheur Amar Kaddour Houcine m'a contacté afin d'échanger mon expérience sur le moringa. Conséquences de nos échanges, il a commencé également des recherches à partir des graines que je lui ai fournies. Par la suite, le département des sciences agronomiques de l'université de Tlemcen a organisé une rencontre, où les chefs de département et le doyen étaient présents. Ensemble, nous avons pu débattre et ouvrir la porte des recherches aux universitaires qui s'intéressent au moringa.

Pensez-vous que dans un avenir proche la thématique pourrait inciter d'autres initiatives?

Je le crois fortement. Après la rencontre de Tlemcen, de nombreux étudiants chercheurs et même des enseignants chercheurs dans l'agronomie de l'université songent à créer un projet de recherche sur le moringa.

Faten Hayed

El Watan étudiant

ALLÉGATIONS NUTRITIONNELLES| Le consommateur de plus en plus attentif

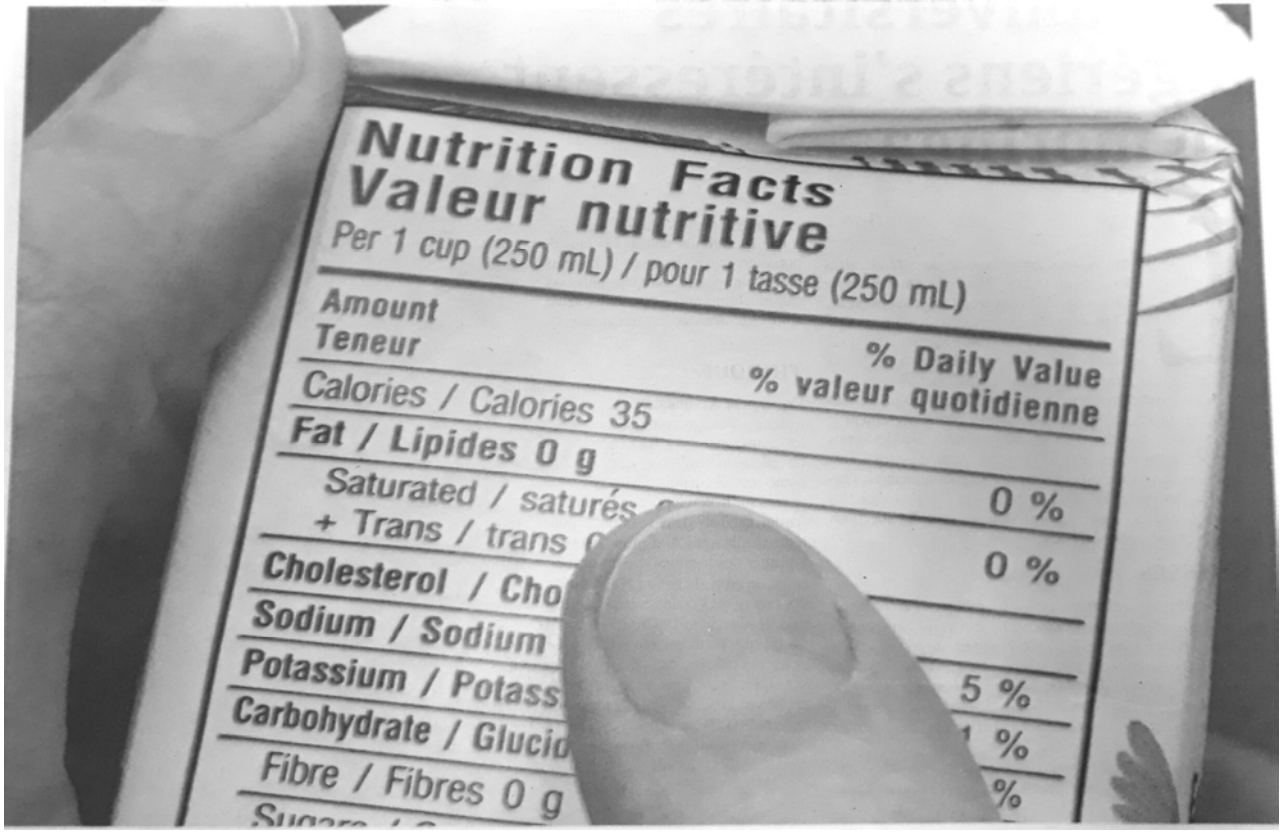

Fatma-Zohra Foudil
fmfoudil@elwatan.com

Le consommateur est souvent porté à accorder du crédit aux affirmations et logos qui se trouvent sur les emballages des différents produits alimentaires, jugeant de ce fait qu'il fait de bons choix. Mais en Algérie, le client est-il réellement informé sur ce qu'on appelle *«les allégations nutritionnelles»* des produits mis sur le marché ? C'est ce que tente de démontrer Achour Farès, de l'université de Constantine1, dans son travail de recherche portant sur la perception des consommateurs vis-à-vis de ces allégations nutritionnelles, enquête réalisée au niveau de la commune de Sétif. En effet, les consommateurs sont, selon cette étude, de plus en plus attentifs à leur alimentation et à la relation entre celle-ci et leur santé. *«Cela augmente l'importance qu'ils attachent à la composition des denrées alimentaires et à l'information disponible sur ce sujet. Plus la production des denrées alimentaires devient complexe, plus les consommateurs manifestent de l'intérêt pour l'information fournie via l'étiquetage des denrées alimentaires»*, note l'étude. Mais que signifie une allégation nutritionnelle? Il convient de souligner que cette dernière indique toute représentation qui affirme, suggère ou implique qu'une denrée alimentaire possède des propriétés nutritionnelles bénéfiques particulières du fait de sa teneur en énergie, en nutriments ou autres substances. Il suffit de regarder avec attention l'emballage d'un produit quelconque pour constater le nombre important d'informations que les producteurs et distributeurs mettent en avant. *«Dénomination de vente ; quantité nette pour les denrées préemballées; nom ou raison sociale, ou la marque déposée et l'adresse du fabricant ou du conditionneur ou du distributeur et de l'importateur lorsque la denrée est importée ; pays d'origine et/ou de provenance; identification du lot de fabrication ; mode d'emploi et les précautions d'emploi au cas où leur omission ne permettrait pas de faire un usage approprié de la denrée alimentaire ; date de fabrication ou de conditionnement et la date de durabilité minimale, ou, dans le cas des denrées alimentaires très périssables microbiologiquement, la date limite de consommation; liste des ingrédients ; conditions particulières de conservation,etc.»*, sont les informations générales imprimées sur les différents emballages. Face à ce déversement d'informations, le chercheur s'est fixé pour but, dans son étude, de décrire les perceptions des consommateurs algériens vis-à-vis des allégations nutritionnelles. Pour cela, Farès Achour inventorie et examine les notions utilisées dans les emballages, estime les connaissances et le niveau d'information des consommateurs et enfin détermine les attitudes et le comportement d'achat de ces consommateurs.

INVENTAIRE

S'agissant des caractéristiques des sujets, le chercheur note que la population est constituée significativement de plus de femmes que d'hommes. *«Ceci semble logique, du fait que la population féminine prépare à manger pour la famille et donc c'est elle aussi qui s'occupe des courses. La tranche d'âge inférieur à 50 ans est prédominante du fait que les personnes âgées de plus de 50 ans sont généralement accompagnées par des sujets inférieurs à leur âge qui sont leurs enfants ou leurs petits-enfants, qui les aident à effectuer les courses»*, précise l'auteur de l'étude. Dans le second volet de l'étude, consacré à l'inventaire des produits alimentaires sur le marché avec une allégation nutritionnelle, l'étude mentionne le nombre de produits par groupes, exemple : lait et produits laitiers (08) ; céréales, légumineuses et féculents (35) ; corps gras et produits sucrés (50) et boissons (18). *«Pour ces produits que nous avons répertoriés, les opérateurs économiques n'ont pas respecté leur engagement. En conséquent, des sanctions sévères à l'encontre des réfractaires seront prises selon le décret exécutif n° 05-467, relatif au contrôle de la conformité des produits importés au niveau des frontières. Ces sanctions sont de 3 types : inscription au fichier fraudeur, blocage des marchandises importées au niveau des frontières et interdiction de la domiciliation bancaire»*. Pour ce qui est de l'estimation des connaissances et niveau d'information des consommateurs, le travail de recherche révèle une connaissance relativement importante.

COMPORTEMENT

«Aucun sujet n'a cité être très mal informé sur l'alimentation, cela justifie aussi que les sujets ayant un niveau d'instruction bas utilisent comme sources d'informations les médias audiovisuels. Les campagnes d'information et de sensibilisation sur l'importance de l'effet de l'alimentation sur la santé publique ont trouvé leur place au niveau de la population et tout particulièrement les personnes ayant un niveau d'instruction bas. D'après les résultats de notre enquête, il s'avère que cette catégorie de la population mentionne les professionnels de santé avec 47,74 %. Malgré la modernisation généralisée, ça reste insuffisant au niveau de la population d'un niveau d'instruction bas en ce qui concerne la communication (internet) et l'échange d'informations», constate Farès Achour. Par ailleurs, étudiant les perceptions relatives aux allégations nutritionnelles, il est constaté que la majorité de la population enquêtée, soit 89,14 %, ne sait pas ce que signifie une allégation nutritionnelle car, poursuit le rédacteur de l'étude 67,90 % des sujets ont un niveau d'instruction bas et moyen qui ne leur permet pas d'en assimiler la signification. De même plus de 50 % des enquêtés n'accordent pas une importance aux allégations nutritionnelles au moment de l'achat des aliments. Quant aux attitudes et comportements d'achat des consommateurs, il est constaté que les Algériens interrogés achèteraient significativement un peu plus d'un produit alimentaire portant une allégation nutritionnelle, alors que 64,95 % le privilégient à un produit standard. *«Plus de la moitié des hommes enquêtés (54,34%) sont prêts à payer plus cher, de même que 39,36% ont affirmé pouvoir payer plus cher jusqu'à 10% pour avoir un produit portant une allégation nutritionnelle»*, écrit Farès. En conclusion, l'étude démontre que les produits alimentaires mis sur le marché avec une allégation nutritionnelle sont conformes aux normes homologuées et aux spécifications légales et réglementaires qui les caractérisent et les concernent. Néanmoins, quatre produits présentent un défaut d'étiquetage (absence du nom et adresse de l'importateur). Près de 90% des sujets ne savent pas ce que signifie une allégation nutritionnelle et près de la moitié des sujets (48,45%) donnent de l'importance à l'allégation nutritionnelle lors de l'achat de denrées alimentaires. Les hommes accordent significativement plus de préoccupation à l'allégation nutritionnelle au moment de l'achat par rapport aux femmes. D'autre part, lors des achats, l'allégation nutritionnelle est significativement plus recherchée par les sujets dont le niveau d'instruction est élevé (76,06%).

LIBERTE

UNIVERSITÉ DE BLIDA

Deuxième édition de "Nasa Space App Challenge"

La 2e édition de Nasa Space App Challenge a été organisée à l'université Saâd-Dahleb à Blida par Mlle Imene Henni Mansour, représentante de cet événement en Algérie. Nasa Space App Challenge est un programme international de leadership (ILP), une opportunité novatrice de développement de leadership qui vise à développer des compétences dans la matière, à inspirer des problèmes globaux et à permettre aux jeunes de s'impliquer dans leurs communautés locales. Selon l'organisatrice, "c'est une véritable opportunité pour tous les acteurs de l'écosystème dans la promotion des TIC, de l'entrepreneuriat et de la jeunesse en Algérie." Pendant deux jours, les 29 et 30 avril, 130 participants, en présence du public, ont imaginé et créé en équipe une solution ouverte, innovante et applicable dans le cadre de la vie sur Terre ou dans l'espace, relevant un des challenges proposés par la Nasa. Au final, les jurys ont qualifié trois projets pour le Mondial du Space App qui se tiendra en Grande-Bretagne. Pour rappel, parmi 10 000 candidatures, 54 ont été choisies pour représenter leurs pays respectifs, dont Imene Henni Mansour, une jeune Blidénne qui a représenté l'Algérie lors de ce sommet où elle a été honorée par le Prince de Galles

K. FAWZI

UNIVERSITÉ LARBI-BEN-M'HIDI D'OUM EL-BOUAGHI

Conférence sur la dimension cognitive et intellectuelle du patrimoine algérien

Une conférence sur la dimension cognitive et intellectuelle du patrimoine algérien a été organisée, dimanche, par la faculté des sciences sociales et humaines d'Oum El-Bouaghi. Lors de cette rencontre animée par Pr Bouraiou Abdelhamid, du centre universitaire de Tipasa, l'intervenant a décortiqué tout ce qui a trait au patrimoine, il relatera même qu'en matière de littérature populaire, la guerre a opposé les djebels Guerioun et Nif Ennser dans la wilaya d'Oum El-Bouaghi. Pour lui, *"le retour à notre patrimoine signifie nous connaître nous-mêmes"*. S'exprimant sur le transfert culturel intergénérationnel, il dira : *"Il y a des essais pour conserver le patrimoine, mais cela n'est pas suffisant, parce que nous ne trouvons pas aujourd'hui une archive nationale sur le patrimoine culturel, spécifiquement le patrimoine culturel populaire, soit en langue arabe ou en langue amazighe."* Et d'ajouter : *"Le travail sur le patrimoine est individuel et très limité, les gens s'y intéressent, ils sont conscients de son importance, il faut donc travailler plus, faire beaucoup de choses pour collecter le patrimoine oral afin de le sauvegarder"*, tout en précisant : *"Aujourd'hui, les moyens humains et matériels existent, la création d'un centre national spécialisé dans la collecte du patrimoine est nécessaire."* À ce propos, l'intervenant a précisé : *"Nous avons un problème, l'institution d'enseignement n'a pas assumé son rôle en matière de transmission du patrimoine populaire, elle s'est occupée de la littérature officielle, celle de l'élite, et elle a ignoré le patrimoine culturel. Il est nécessaire que ce dernier soit inclus dans les programmes scolaires à travers des séances d'animation culturelle"*, cela exige *"l'allègement des programmes"*.

Il s'étalera par ailleurs sur l'importance des contes populaires, en informant que *"les contes populaires sont une matière de savoir parce qu'on y trouve un savoir propre à notre société, son histoire, ses croyances, ses comportements, ses pratiques culturelles. L'objectif n'est pas d'apporter le patrimoine pour le patrimoine, mais son étude permet de connaître la société"*.

Abordant d'autres aspects du patrimoine, il fera savoir qu'*"il faut accorder également de l'importance au patrimoine naturel et architectural qui a besoin d'un cachet urbanistique adaptable à l'environnement"*. À ce sujet, il citera l'exemple des constructions de l'ancienne ville de Ghardaïa où des matériaux locaux ont été utilisés. *"Cette démarche pourrait être une expérience pilote pour les constructions dans d'autres régions du pays"*, a conclu Pr Bouraiou.

B. NACER

LIBERTE

UNIVERSITÉ DE BÉJAÏA

4e édition du théâtre féminin

■ Le 6 mai prochain, l'université de Béjaïa abritera la 4e édition du Festival national du théâtre féminin. L'évènement, inscrit sous le slogan "La voix des Algériennes", s'étalera jusqu'au 10 mai et se déroulera au campus de Targa Ouzemmour, au Théâtre régional et dans les différentes résidences universitaires de la wilaya. Cette manifestation verra la participation de plusieurs troupes de théâtre, issues de plusieurs universités du pays. Plusieurs comédiens, dont Hakim Dekkar, Tounes Aït Ali, Lynda Sellam, Krimo Berbere, Youcef Shaïri et Mustapha Laâribi, feront partie du jury lors de cette édition. Selon les organisateurs, un hommage soutenu sera rendu pour l'occasion à l'artiste Nabila Djahnine, assassinée le 15 février 1995 à Tizi Ouzou. Un hommage qui se veut, selon eux, une reconnaissance aussi bien à la femme disparue à la fleur de l'âge qu'à l'artiste dont le talent lui a permis de se faire un nom dans le milieu théâtral. La rencontre, initiée par l'association Rassemblement Action Jeunesse (Raj) en collaboration avec l'université de Béjaïa, et en partenariat avec la DOU et la DJS *"vise à dynamiser le mouvement théâtral féminin, à encourager la créativité artistique et par là même à promouvoir l'expérience théâtrale entre les étudiants"*, a-t-on indiqué.

H. KABIR

Le Temps
D'ALGERIE

INSÉCURITÉ À LA MATERNITÉ DE SIDI BEL ABBÈS

Sit-in des médecins résidents

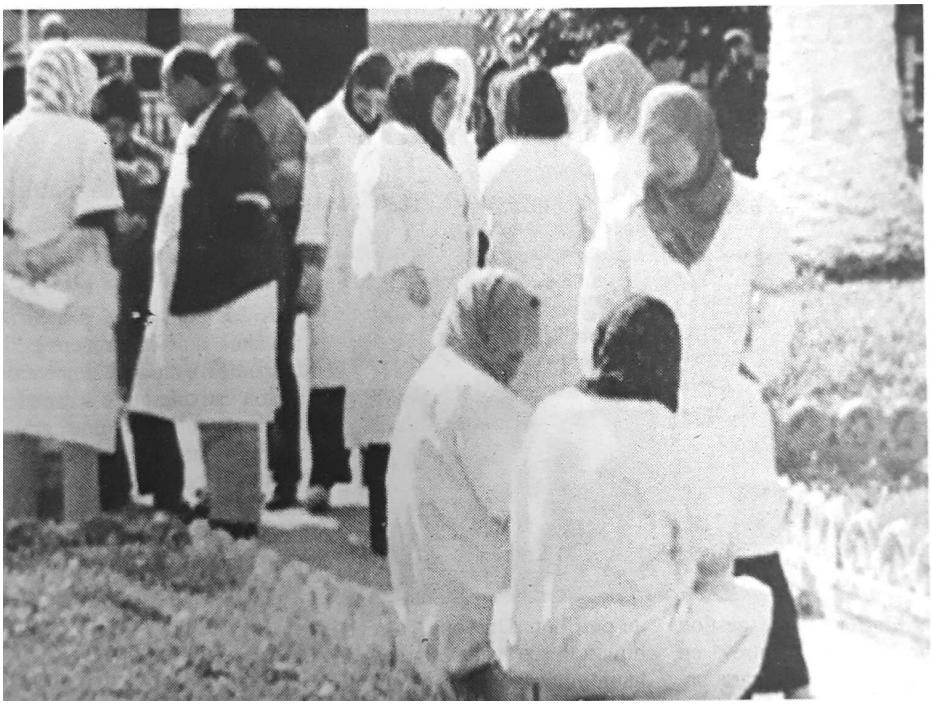

PLUS d'une vingtaine de médecins résidents exerçant à la maternité de Sidi Bel Abbès ont observé hier un sit-in devant le siège de l'hôpital de gynécologie obstétrique pour dénoncer l'insécurité au sein de leur établissement.

D'après les déclarations du président du syndicat des médecins résidents, M.Mellah Nadir, depuis deux jours, une équipe de médecins était menacée par des proches d'une malade, munis d'armes blanches. Selon ses dires, l'équipe qui était de service en fin d'après-midi a failli être agressée par les proches d'une jeune femme hospitalisée, à tel point qu'ils ont été dans l'obligation de s'enfermer dans leur bureau pour éviter le pire qui aurait pu se produire, précise-t-on, ajoutant que la vitre de la porte du bureau a été saccagée ; pourtant, le cas admis ne représentait pas une urgence, qui a nécessité un tel comportement de la part de la famille de la malade, qui a été prise en charge par les médecins par la suite.

Par la même occasion, les médecins résidents ont revendiqué l'amélioration des conditions de travail sur le terrain, en mettant au service des médecins tous les moyens matériels pour assurer leur mission dans les meilleures conditions.

D'après les médecins syndicalistes, la directrice de la maternité a reçu les protestataires et promis de prendre en charge ce problème épineux d'insécurité qui se pose souvent dans les établissements de santé publique.

S. D.

la Dépêche de Kabylie
Le journal des Hommes libres

DOU D'EL-KSEUR Emboitant le pas à la gendarmerie

Une commission ministérielle enquête

La direction des œuvres universitaires (DOU) d'El-Kseur semble faire l'objet d'une attention toute particulière, depuis plusieurs mois. En effet, après l'enquête de la gendarmerie qui suit son cours, c'est une commission ministérielle qui a été dépêchée sur les lieux ces derniers jours pour «voir de visu ce qui s'y passe». Cette commission du ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique aurait, dit-on, pris possession de certains dossiers relatifs à certains marchés contractés par les responsables de la dite DOU. Plusieurs personnes, dont les membres de la commission d'ouverture et d'évaluation des offres auprès de la DOU d'El-Kseur, ont été auditionnées dans le cadre d'une enquête toujours en cours, signale-t-on. La situation qui prévaut au sein de cette structure, laquelle enregistre des dégradations, dit-on, est très décriée. Cette «affaire» a éclaté après que l'un des soumissionnaires a introduit un recours auprès de la commission sectorielle des marchés publics siégeant au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, déplorant cet état de fait. Il y a lieu de signaler que plusieurs «dossiers de marchés», conclus par cet établissement, font également l'objet d'un «épluchage» par les enquêteurs. À noter aussi que c'est suite à une instruction du parquet de Béjaïa qu'une enquête judiciaire a été ouverte par la section des recherches, relevant des services de la Gendarmerie nationale. Pour rappel, la direction des œuvres universitaire Béjaïa – El-Kseur comprend un département bourses, un département contrôle et coordination, un département finances et marchés publics et un département ressources humaines. Le département des finances et marchés publics est composé de : Service de budget et de la comptabilité, service des marchés publics et un service du suivi des opérations de construction et des équipements. Il est chargé de : Gérer les moyens matériels et financiers mis à la disposition de la direction des œuvres universitaires; Assurer le service de traitements des personnels de la direction ; Assurer la prise en charge des différentes étapes de passation des marchés publics et d'en suivre l'exécution par les résidences universitaires et enfin assurer, en liaison avec les services concernés, le suivi des opérations de construction et d'équipement des résidences universitaires. À signaler par ailleurs que la DOU d'El-Kseur chapote six résidences (deux à Amizour et quatre à Berchiche).

T. Mustapha

TIZI-OUZOU En marge de l'installation des nouveaux chefs de services hier

Pr Ziri met en exergue la modernisation des plateaux du CHU

Le centre hospitalo-universitaire (CHU) de Tizi-Ouzou a organisé, hier, une réception d'installation des sept nouveaux chefs de services dans leurs différentes spécialités. Ces médecins ont été reçus, pour rappel, au concours national, organisé en décembre 2016 conjointement par le ministère de la Santé, de la population et de la réforme hospitalière et celui de l'Enseignement supérieur. La cérémonie était également une occasion pour les initiateurs de convier les journalistes à une collation, à l'occasion de la célébration de la Journée mondiale de la liberté de la presse. Dans son allocution d'ouverture, le Directeur général du CHU Nedir Mohamed, Pr Ziri, a rendu un vibrant hommage à ces médecins «qui ont choisi de travailler au CHU de Tizi-Ouzou. Ils étaient bien placés au concours national, donc, ils pouvaient aller dans n'importe quel hôpital du pays», dira le premier responsable du CHU et d'ajouter : « En 1987, le CHU, qui était un secteur sanitaire, ne disposait que de quelques maîtres-assistants. Et 25 ans après, le voilà propulsé au rang d'hôpital régional et même national, puisque on reçoit des malades qui viennent d'Oran, de Sétif et d'un peu partout. Nous avons 1 100 médecins répartis sur 42 services. Actuellement, notre CHU dispose de 40 médecins aux rangs magistraux, de 14 professeurs chefs de services et de 23 aux rangs de maîtres-assistants». Tout en soulignant les efforts fournis par toute l'équipe hospitalière, Pr Ziri est revenu longuement sur la modernisation des plateaux techniques qui sont devenus des plateaux de pointe pour des soins de haut niveau. Il cite pour exemple «la programmation, incessamment, de sept greffes rénales, 40 opérations chirurgicales par semaine et 2000 contacts effectués dans le service ophtalmologie». Le DG de l'hôpital évoque également la disponibilité de deux scanners, d'une IRM et d'un service d'hématologie qui sera fonctionnel dans quelques jours : «On attend juste l'arrivée d'un matériel du Canada. Il sera classé quatrième à l'échelle nationale», révèle Pr Ziri. De leur part, le choix du CHU de Tizi-Ouzou pour les nouveaux chefs de services est motivé «par un environnement propice et une bonne direction à l'écoute du personnel», a argumenté Pr Boulassel, nouveau chef du service médecine légale, qui soulève également le problème de logement pour les médecins qui viennent d'ailleurs. Les sept nouveaux chefs de services sont : Pr Djabou, chef de service ophtalmologie, Pr Boulassel, chef du service médecine légale, Pr Zatout Ahmed, chef du service médecine du travail, Pr Smaïl Daoudi, chef du service neurologie, Pr Habarek Meziane, chef du service chirurgie générale, Pr Aït Bachir Mustapha, chef du service neurochirurgie, et Pr Abdelaziz Rachid, chef du service pneumophtisiologie.

Hocine Moula

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Tiaret

Les cérémonies officielles ont marqué la Journée internationale des travailleurs

→Les cérémonies officielles qui ont marqué la Journée internationale des travailleurs ont débuté, à Tiaret, en présence du ministre du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité sociale, Mohamed Ghazi, du ministre de la Culture, Azzedine Mihoubi et du Secrétaire général de l'UGTA, Abdelmadjid Sidi Saïd.

La délégation officielle s'est rendue au carré des martyrs, au chef-lieu de wilaya, pour se recueillir à la mémoire des chouhadas. A Aïn Bouchekif, cette même délégation s'est rendue au complexe de la société nationale des véhicules industriels (SNVI) où elle a visité des modèles de remorques fabriqués localement. Sur place, une cérémonie de remise d'actes de concession du foncier industriel au profit de 14 investisseurs opérant dans la wilaya. Une présentation des deux zones industrielles de Zaaroura et d'Aïn Bouchekif figure au programme. Par ailleurs, la salle omnisports Abdallah-Belarbi de Tiaret abritera un meeting regroupant les travailleurs de divers secteurs. Une exposition de produits d'artisanat et une autre consacrée à la production de semences de pomme de terre sont organisées sur place. Dans la commune de Medroussa, il sera procédé à la distribution de décisions d'attribution de 3.390 logements touchant différentes communes de la wilaya. Une convention entre les secteurs de la formation professionnelle, de l'éducation, de l'enseignement supérieur et de l'énergie sera signée à l'occasion de ces festivités qui prendront fin avec la pose de la première pierre d'un projet initié par un investisseur privé et la visite de l'usine de montage de véhicules de marque "Hyundai" à Zaaroura.

Soumia L.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

NOUVEAU LIVRE DE MOHAND-AKLI HADDADOU

Dictionnaire des prénoms du Maghreb

L'UNIVERSITAIRE et auteur prolifique Mohand-Akli Haddadou vient de publier aux Editions L'Odyssée de Tizi Ouzou, un nouvel ouvrage intitulé *Dictionnaire des prénoms du Maghreb et du Sahara*.

AOMAR MOHELLEBI

Mohand-Akli Haddadou, qui a enseigné pendant des décennies au département des langue et culture amazighes de l'université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou, poursuit ainsi ses travaux de recherche sur tout ce qui est inhérent à la culture de l'Afrique du Nord, qu'il s'agisse des volets linguistique, religieux ou rituel ou encore historique et symbolique. Cette fois-ci, l'auteur des *Berbères célèbres* a choisi de se pencher sur l'anthroponymie. Cette dernière, de l'avis même de Mohand-Akli Haddadou, qui a le grade de professeur, est d'une importance primordiale pour la connaissance de la vie d'un peuple, de sa culture et de son histoire. « C'est aussi un indice des influences linguistiques et culturelles, voire religieuses, qu'une population subit au cours de son histoire », nous précise Mohand-Akli Haddadou. Ce dernier cite par exemple le cas de Mastanabal, un prénom ancien, aujourd'hui repris, voire largement attribué aux nouveau-nés. Haddadou précise que ce prénom est composé d'un premier élément qui montre son ancrage berbère. A savoir « amastan » qui signifie protecteur. Un mot qu'on retrouve toujours dans le langage touareg contemporain. Le second élément qui compose le même prénom, c'est bal. Il s'agit d'un mot punique et réfère à la divinité phénicienne bien connue : Baâl. Haddadou cite même le cas de son propre prénom : Mohand-Akli : « A l'époque contemporaine, c'est le cas du kabyle Mohand-Akli où Mohand est l'altération de l'arabe Mohammed, et Akli, le nom de l'esclave en berbère ». Comme on peut le constater, le livre de Haddadou n'est pas seulement un condensé de prénoms, mais son objectif consiste aussi à parler d'histoire et de langues et cultures en ayant comme prétexte et fil conducteur ces mêmes prénoms. L'écrivain propose de revisiter l'histoire très riche de l'Afrique du Nord en utilisant comme fil d'Ariane les prénoms du Maghreb et du Sahel, l'objectif étant, entre autres, de montrer à quel point l'Afrique du Nord est multiculturelle. Haddadou évoque l'ensemble des influences et des interactions culturelles et linguistiques qu'a connues l'Afrique du Nord, tel qu'il le précise en outre :

« Si dans l'Antiquité, les Phéniciens et les Romains, ont exercé une certaine influence sur le système de dénomination du Maghreb et du Sahara, c'est l'influence arabe, qui va s'exercer sur lui, à la fois plus massivement et surtout plus durablement. Introduits dès les débuts de l'islamisation, les noms arabes se sont répandus avec l'arabisation de vastes territoires et, aujourd'hui, on les retrouve partout, y compris dans les régions demeurées berbérophones ». Concernant le cas de la Kabylie, qui a été le bastion du combat identitaire amazigh, Haddadou explique que dans cette région de Tamazgha, on ne conserve plus que quelques prénoms d'origine berbère, et il a fallu attendre ces dernières décennies pour voir ressurgir les noms des grandes figures de l'Histoire comme Jugurtha, Massinissa ou Kahina. « Le mouvement est devenu si important en Kabylie, à la fin des années 1970, que les autorités algériennes ont imposé une nomenclature officielle dans laquelle les usagers devaient obligatoirement puiser. Le prétexte avancé est la protection de l'onomastique algérienne de l'invasion étrangère, mais en réalité, c'est le prénom berbère qui est visé, puisque des prénoms persans, turcs, syriens et même européens, seront acceptés », souligne Haddadou. Il y a lieu de rappeler, en revanche, que dans le sillage de la réhabilitation de l'Amazighité, depuis l'été 2013, les autorités algériennes ont promulgué une nomenclature de prénoms amazighs qui officialise des prénoms jusque-là refusés comme Mazigh, inconnus comme Atina ou déjà employés et qui ne posaient pas de litiges au plan administratif comme Akli ou Moqran. « Il y a même des noms d'origine européenne, comme Anel (dérivé de Anna) et Alyssia (Alice) qui sont acceptés désormais », rappelle Haddadou. Contrairement à ce que le titre du nouvel ouvrage de Mohand-Akli Haddadou pourrait suggérer, le livre en question est une mine d'informations, très précieuses, pour qui voudrait découvrir un aspect des plus importants de notre histoire, langue et culture, plusieurs fois millénaire. Il est évident qu'à la lecture de ce livre, on peut tirer la conclusion qu'il a fallu de nombreuses années de travail et de recherches à Haddadou pour parvenir à mettre le point final à cet ouvrage. Mais Mohand-Akli Haddadou, qui a voué toute sa vie à la culture et à l'écriture, est connu pour être un chercheur exceptionnel, érudit et discret. Ce sont des hommes comme Mohand-Akli Haddaddou dont tamazight et l'Algérie ont besoin.

A. M.

LE JOUR D'ALGERIE
Votre quotidien national

Stages de formation à l'étranger

Les personnels de l'Enseignement supérieur sollicités

LE MINISTÈRE de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a annoncé l'organisation de stages de formation à l'étranger au profit des fonctionnaires et travailleurs du secteur, a indiqué samedi dernier un communiqué du ministère.

Le ministère de Enseignement supérieur appelle ses personnels à se rapprocher des services en charge de la formation pour y déposer leurs demandes de stage de courte durée à l'étranger, en concrétisation du programme tracé depuis quelques années. Le ministère a fait savoir qu'«*une réflexion était lancée sur la réforme du système de formation à l'étranger en vue d'éviter tout dysfonctionnement*». **Mustapha Z.**

5e ÉDITION DE «PORTS ET BARRAGES BLEUS»

Portes ouvertes et concours

La manifestation écologique annuelle «Ports et barrages bleus» sera lancée le 20 mai prochain à travers 26 wilayas, dont 14 côtières. Selon Taha Hammouche, directeur de la pêche et de l'aquaculture au ministère de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, «elle permettra de mettre en évidence le rôle de ces infrastructures dans le développement des activités de la pêche». Selon le responsable, «la manifestation, qui aura lieu dans 14 wilayas côtières et 12 autres de l'intérieur, sera élargie aux îlots du littoral». «L'objectif de cette nouvelle édition est de souligner l'importance des ports et barrages et leur rôle dans le développement des activités de la pêche», a-t-il ajouté. «Ces infrastructures permettent aux professionnels d'améliorer la qualité de production», a-t-il rappelé. «Au cours de la manifestation, des portes ouvertes d'une semaine à compter du 20 mai prochain seront organisées», a fait savoir Hammouche. Des concours du meilleur pêcheur, meilleur dessin pour enfants et du meilleur plat de poissons d'eau douce et des expositions de produits halieutiques sont prévus. La rencontre se déclinera aussi à travers une opération d'aménagement et de nettoyage des barrages, des plages et des îlots. Des campagnes de sensibilisation sur la protection de ces espaces sont inscrites au programme. Les secteurs de défense nationale, intérieur, agriculture, tourisme, jeunesse et sports, environnement, formation professionnelle, enseignement supérieur, travaux publics, transports, ressources en eau sont associés à l'organisation de l'évènement. Hammouche a précisé que cette édition est organisée avec l'appui des partenaires dans les wilayas. Plus de 20.700 personnes et 243 associations ont participé à l'édition précédente, marquée notamment par l'enlèvement de 1.200 t de déchets au niveau des ports et des barrages. Enfin, le responsable a révélé que les ressources en thon ont été doublées cette année, passant de 460 t en 2016 à 1.043. «Une 4e campagne d'évaluation des ressources nationales est prévue en septembre prochain. Elle permettra d'évaluer les ressources naturelles et la production aquacole», a-t-il annoncé.

■ **Walid Souahi**

«ECONOMIE FONDÉE SUR LA CONNAISSANCE : FONDEMENTS ET APPLICATION À L'ENTREPRISE ALGÉRIENNE»,

OUVRAGE SOUS LA DIRECTION D'ABDELKADER DJEFLAT

L'économie, c'est d'abord le savoir

Paru aux Editions universitaires européennes, et coédité par Mohamed Cherchem, «*Economie fondée sur la connaissance : fondements et application à l'entreprise algérienne*», ouvrage élaborée sous la direction d'Abdelkader Djeflat (343 pages), évoque les anciens régimes de croissance fondée sur la production intensive en capital et en travail non qualifié de nature tayloriens et fordistes qui semblent marquer le pas depuis la décennie 1990. Le taux de productivité stagne et la croissance n'est assurée que grâce à une tertiarisation forcée et des compromis entre les partenaires sociaux, pas toujours stables. Face à tous ces problèmes, les économies gagnantes semblent de plus en plus celles qui ont choisi un nouveau régime de croissance et qui mobilisent d'une manière prépondérante la connaissance. Ces économies restructurent les fonctions de production pour aménager des espaces importants au capital immatériel en agissant sur tous les paramètres qui permettent une production et une diffusion optimale de la connaissance que par le passé et en saisissant cette nouvelle opportunité de diffusion massive et ultra-rapide qu'offrent les technologies de l'information et de la communication (TIC), les données statistiques montrent que nous sommes entrés dans l'ère de l'économie fondée sur la connaissance (EFC). Elle est marquée par une utilisation plus intelligente et relativement poussée de la connaissance (knowledge) dans tous les domaines du développement économique et social donnant lieu à l'émergence d'un nouveau type de développement qui semble s'imposer de plus face à des exigences de la globalisation. La Banque mondiale identifie quatre domaines qui constituent les piliers de l'économie de la connaissance : un régime institutionnel adéquat et un cadre économique global et incitatif, une société d'individus qualifiés, flexibles et créatifs, des infrastructures dynamiques de télécommunication et d'information et un système d'innovation efficace. Abdelkader Djeflat, que nous avons contacté, souligne que «cette économie n'a pas laissé indifférents les pays en développement qui se sont engouffrés avec succès pour certains d'entre eux, comme la Malaisie, l'Inde, la Corée qui a un ministère de l'économie de la connaissance, et dans le monde arabe, la Jordanie et les pays du Golfe. L'Algérie est interpellée par ce nouveau régime pour une croissance accélérée tirée non par les hydrocarbures, mais par le savoir. Le cadre global, aussi bien du point de vue économique que du point de vue institutionnel, est resté défavorable à l'entrepreneuriat et à l'innovation». Il ajoute que «le nouveau processus de développement économique qui prend place progressivement mais d'une manière rapide au niveau mondial restructure profondément les systèmes productifs mais également les sociétés pour en faire des «sociétés du savoir». La connaissance est devenue un facteur décisif de compétitivité, de croissance et de richesse.

L'écart traditionnel entre pays avancés et PED prend des proportions phénoménales lorsqu'on l'évalue sur la grille des connaissances. L'Algérie a exprimé la volonté de ne pas rester en marge de ce mouvement mondial de l'économie de la connaissance. «A priori, beaucoup des ingrédients cités plus haut semblent exister (éducation, infrastructures, TIC et innovation) existent, d'où la nécessité d'avoir une vision Algérie de l'économie de la connaissance qui n'est pas une simple transposition de modèle en vogue ailleurs», explique l'auteur.

L'auteur a également signé de nombreux ouvrages, notamment «*Gouvernance locale et économie de la connaissance au Maghreb*» Editions Dar El Adib, Oran 2005, 525 pages, «*L'économie fondée sur la connaissance : état des lieux et perspectives pour l'Algérie*», collection Maghtech, Ed. Dar El Adib, 2006, 151 pages «*L'Algérie et les défis de l'économie de la connaissance*», Friedrich Ebert Stiftung publications, septembre 2008, «*L'Economie fondée sur la connaissance pour le développement : concepts, outils et applications*» (ouvrage collectif), Office des publications universitaires (OPU) Alger 2012-309 pages, «*L'intégration des connaissances et de l'innovation dans les pays du Sud : cas des économies du Maghreb*», Paris, L'Harmattan, 2016, 267 pages.

■ **Mohamed Medjahdi**